

شركة القلعة للاستثمارات المالية

تقرير الحوكمة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

شركة القلعة للاستثمارات المالية ش.م.م			اسم الشركة
- تقديم الاستشارات في المجالات المالية و التمويلية للشركات والمشاريع على اختلاف انواعها. - إعداد وتقديم دراسات الجدوي الاقتصادية والهندسية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية و المالية و ترتيبات عقود الاقتراض و دراسات التمويل بصفة عامة. - إعداد وتقديم الدراسات والاستشارات بشأن الترويج للمشاريع و تقديم الدعم الفني اللازم في هذا الشأن فيما عدا الاستشارات القانونية. - الوكالة عن الشركات و المشاريع في عمليات التفاوض و التعاقد بمختلف انواعها و مراحلها و بوجه خاص مفاوضات عقود الادارة و المشاركة و المعونة الفنية. - إدارة و تنفيذ و إعادة تأهيل و هيكلة المشاريع. - امتلاك حصص في شركات تابعة.			غرض الشركة
2009 / 12 / 2	تاريخ القيد بالبورصة	25 عاما	المدة المحددة للشركة
5 جم للسهم	القيمة الاسمية للسهم	رقم 159 لسنة 1981	القانون الخاضع له الشركة
21,132,320,000 جم	آخر رأس مال مصدر	50,000,000,000 جم	آخر رأس مال مرخص به
11121 في 13/ 4 /2004	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	21,132,320,000 جم	آخر رأس مال مدفوع
أ. عمرو محمد القاضي			اسم مسئول الاتصال
4 أركان بلازا، الدور الرابع، الشيخ زايد، محافظة الجيزة			عنوان المركز الرئيسي
0227914448	أرقام الفاكس	0227914440	أرقام التليفونات
www.qalaaholdings.com			الموقع الالكتروني
info@qalaaholdings.com			البريد الالكتروني

المحتويات

1- تقرير مراقب الحسابات

2- تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

هيكل الملكية

حصة 5 % من أسهم الشركة فأكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
Citadel Capital Partners Ltd.	Citadel Capital Partners Ltd.	1,035,708,241	24.51%
شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والشركات التابعة	شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والشركات التابعة	361,642,893	8.56%
شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ.م.م.	شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ.م.م.	217,531,862	5.15%
الإجمالي		1,614,882,996	38.22%

اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

تشكيل مجلس الإدارة

مسلسل	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي / مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
1	د / احمد محمد حسنين	رئيس مجلس الادارة	_____	2004	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD
2	السيد/ هشام حسين الخازندار	عضو مجلس الإدارة المنتدب – تنفيذي	_____	2004	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD
3	السيد/ كريم حسن صادق	عضو مجلس الإدارة المنتدب لقطاع النقل والدعم اللوجيستي – تنفيذي	_____	2005	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD
4	السيد/ طارق محمود عبد الظاهر الجمال	عضو مجلس الإدارة المنتدب للقطاع المالي – تنفيذي	_____	2023	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD
5	السيد/ مشير محمد عبد الفتاح غريب هدهود	عضو مجلس الإدارة المنتدب عن الشئون المصرفية و التمويل – تنفيذي	_____	2023	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD

6	السيد/ منصور أحمد محمد هيك	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	_____	2023	ممثلاً لشركة Citadel Capital Partners LTD
7	السيد/ تيمور أحمد محمد هيك	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	_____	2023	ممثلاً لشركة Citadel Capital Partners LTD
8	السيدة/ منى مكرم عبيد	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	_____	2017	ممثلاً لشركة Citadel Capital Partners LTD
9	السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	_____	2010	عن نفسه
10	السيد/ فيليب بلير داندس	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي – مستقل	_____	2014	عن نفسه
11	السيدة/ دينا هيزر حمدى حسن شريف	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي – مستقل	_____	2017	عن نفسه

حضور مجلس الإدارة

خلال عام 2025 تم عقد 9 اجتماعات لمجلس إدارة الشركة : الأول بتاريخ 11 فبراير ، الثاني بتاريخ 11 مايو ، الثالث بتاريخ 11 يونيو ، و الرابع بتاريخ 6 يوليو ، والخامس بتاريخ 9 أغسطس ، و السادس بتاريخ 24 سبتمبر ، والسابع بتاريخ 29 أكتوبر، والثامن بتاريخ 10 نوفمبر ، والتاسع بتاريخ 30 ديسمبر 2025.

اعضاء مجلس الإدارة الحاليين:

مسلسل	إسم عضو مجلس الإدارة	عدد مرات الحضور
1	د / احمد محمد حسنين هيك	9
2	السيد/ هشام حسين الخازندار	9
3	السيد/ كريم حسن صادق	9
4	السيد/ طارق محمود عبد الظاهر الجمال	9
5	السيد/ مشير محمد عبد الفتاح غريب هدهود	9
6	السيد/ منصور احمد محمد هيك	8
7	السيد/ تيمور احمد محمد هيك	5
8	السيدة/ منى مكرم عبيد	5
9	السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	8

9	السيد/ فيليب بلير داندس	10
8	السيدة/ دينا هيزر حمدي حسن شريف	11

حضور مجلس الإدارة للجمعيات العامة العادية والغير عادية

خلال عام 2025 تم عقد 4 اجتماعات للجمعيات العمومية الشركة : الأول: الجمعية العامة العادية بتاريخ 4 يونيو، الثاني: الجمعية العامة العادية بتاريخ 11 أغسطس ، الثالث: الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 17 يوليو، الرابع: الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 1 سبتمبر 2025.

عدد مرات الحضور	إسم عضو مجلس الإدارة	مسلسل
3	د / احمد محمد حسنين هيكل	1
4	السيد/ هشام حسين الخازندار	2
2	السيد/ كريم حسن صادق	3
4	السيد/ طارق محمود عبد الظاهر الجمال	4
3	السيد/ مشير محمد عبد الفتاح غريب هدهود	5
4	السيد/ منصور احمد محمد هيكل	6
4	السيد/ تيمور احمد محمد هيكل	7
0	السيدة/ منى مكرم عبيد	8
0	السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	9
0	السيد/ فيليب بلير داندس	10
0	السيدة/ دينا هيزر حمدي حسن شريف	11

المسئولية الموكلة للسيد / رئيس مجلس الإدارة

- توجيه الدعوة لإنعقاد مجلس الإدارة و وضع جدول أعماله و إدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية والغير عادية للشركة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية و الدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من إتخاذ القرارات على أساس سليم و بناء على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يبين مدى التزام العضو بواجبات وظيفته.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.

- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة و كذلك فعالية أداء لجان المجلس.
- كافة المسؤوليات الأخرى الموكلة للسيد / رئيس مجلس الإدارة وفقا لقانون 159 لسنة 1981 و لائحته التنفيذية و تعديلاته.

المسئولية الموكلة للسيد / العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي

- رئاسة العمل التنفيذي بالشركة و الإشراف على سير العمل في جميع إدارات و أقسام الشركة و متابعة الأداء لجميع الأنشطة وكذلك العمل على زيادة رضا العملاء عن الشركة.
- تنفيذ إستراتيجية و خطة الشركة السنوية.
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للشركة والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة.
- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية عن نتائج أعمال الشركة وتقييم أداءها، وكذلك تقرير حوكمة الشركات، ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إعداد هذه التقارير.
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطة التي يعتمدها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة الشركة.
- تحديد اختصاصات ومسؤوليات كافة العاملين بالشركة وفقاً للوائح العمل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة.

أمين سر مجلس الإدارة

يتولى السيد / طارق حسن المستشار القانوني للشركة أمانة سر مجلس الإدارة ، و يقوم بأداء المهام التالية :

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس واللجان، ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات، وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافٍ.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.
- متابعة استصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة .
- العمل على أن يكون أعضاء المجلس على دراية بأهم ما قد يحدث من مسؤوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في أنشطة الشركة أو في الإطار القانوني الخاضعة له، وذلك في حدود مسؤولياته ودون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
- تقديم المعلومات اللازمة عن الشركة للأعضاء الجدد وتقديمهم لباقي الأعضاء.

لجان مجلس الإدارة

أولاً : لجنة المراجعة والحوكمة

الاسم	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق	عدد مرات الحضور
السيد/ فيليب بليير داندس	رئيس اللجنة	2014	4
السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	عضو اللجنة	2010	4
السيدة/ دينا هيزر حمدى حسن شريف	عضو اللجنة	2018	3

تم تشكيل لجنة المراجعة طبقاً للمادة (37) من قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. تتكون اللجنة من عدد (3) أعضاء من مجلس إدارة الشركة غير التنفيذيين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة و تضم اللجنة أكثر من عضو مستقل، و تتولى لجنة المراجعة المهام التالية:

- الرقابة على الحسابات والمراجعة والتقارير المالية والأمور المتعلقة بالرقابة المالية الداخلية في الشركة.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- الرقابة على نزاهة الإدارة العليا بالشركة وسياساتها والتزامها القانوني وممارسات تقديم التقارير ونظم الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمالية والحسابات.
- مراجعة و دراسة فاعلية المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية ونظم الرقابة الداخلية وإدارة الأزمات بالشركة ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- التوصية بتعيين المراجعين الخارجيين وتحديد أتعابهم واستبقائهم.
- الرقابة على استقلالية ومؤهلات وأداء المراجعين الخارجيين والداخلين للشركة.
- إنشاء والمحافظة على إجراءات معالجة الاحتيال والإبلاغ عنه (صافرة الإنذار).
- مراجعة أي موضوعات تتعلق بتضارب المصالح أو السلوك الأخلاقي أو الالتزام بالقانون.
- توفير قناة موحدة للتواصل بين المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين والإدارة العليا والمجلس فيما يتعلق بالحسابات والمراجعة والتقارير المالية والرقابة.
- القيام بأي واجبات ملائمة أو مسؤوليات قد يسندة إليها مجلس الإدارة.
- القيام بأي مهام أخرى تحددها قواعد الإدراج بالبورصة.

ثانياً : لجنة الترشيحات و المزايا و المكافآت

الاسم	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق	عدد مرات الحضور
السيد/ فيليب بليير داندس	رئيس اللجنة	2014	1
السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	عضو اللجنة	2010	1
السيدة/ دينا هيزر حمدى حسن شريف	عضو اللجنة	2018	1

يوجد بالشركة لجنة للترشيحات والمكافآت برئاسة السيد/ فيليب داندس وعضويين مستقلين و تختص اللجنة بالآتي:

- تحديد مسؤوليات أعضاء المجلس من التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، ووضع التوصيف الوظيفي للقيادات التنفيذية العليا بالشركة.
- التحقق بصفة مستمرة من استقلالية أعضاء المجلس المستقلين والتأكد من عدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
- اقتراح سياسات واضحة لمكافآت واستحقاقات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان وكبار التنفيذيين بالشركة، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك الاستحقاقات، ومراجعة تلك السياسات سنوياً.
- وضع ومتابعة سياسة استرداد مكافآت واستحقاقات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان وكبار التنفيذيين بالشركة في حال قيامهم بأي انتهاكات أو اختلاسات من مقدرات الشركة.

ثالثاً: لجنة المخاطر والاستثمار :

الاسم	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
-------	------------------	----------------

2022	رئيس اللجنة	د / احمد محمد حسنين هيكل
2022	عضو اللجنة	السيد/ هشام حسين الخازندار
2022	عضو اللجنة	السيد/ كريم حسن صادق
2022	عضو اللجنة	السيد/ طارق محمود عبد الظاهر الجمال
2022	عضو اللجنة	السيد/ مشير محمد عبد الفتاح غريب هدهود
2022	عضو اللجنة	السيد/ محمد عبد اللاه
2022	عضو اللجنة	السيد/ طارق صلاح
2022	عضو اللجنة	السيد/ أمير نجيب
2022	عضو اللجنة	السيد/ عمرو القاضي

يوجد بالشركة لجنة المخاطر والاستثمار وتتكون من كبار القيادات التنفيذية بالشركة ، و تتعقد اللجنة عند الحاجة، وهي مسؤولة عن دراسة و اتخاذ القرارات الاستثمارية الهامة لتعزيز من عوائد الشركة و ملكية المساهمين .

رابعاً: لجنة الاستدامة:

الاسم	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
دينا هيزرحمدي حسن شريف	رئيس اللجنة	2022
هشام حسين الخازندار	عضو اللجنة	2022
غادة احمد حسن حمودة	عضو اللجنة	2022

تم تأسيس لجنة الاستدامة لتضم بين أعضائها الشريك المؤسس والعضو المنتدب ورئيس قطاع الاستدامة، حيث تتولى اللجنة دعم الشركة في صياغة استراتيجيات وسياسات الاستدامة قصيرة وطويلة المدى وتوفير التوجيه اللازم فيما يخص الاستراتيجيات والاهداف الرامية إلى تعزيز ممارسات الاستدامة بالشركة وشركاتها التابعة والاطراف ذات الصلة من أجل خفض المخاطر وتعظيم القيمة المشتركة، ولم تجتمع اللجنة خلال العام.

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

يوجد بالشركة نظام للرقابة الداخلية و الذي يعتمد على مجموعة من السياسات والإجراءات والأدلة واللوائح التي تعد بواسطة الإدارات المعنية بالشركة وتعتمد من مجلس الإدارة لتحقيق الاهداف الآتية:

- الفصل التام بين مسؤوليات وسلطات كافة العاملين بالشركة.
- ضمان دقة وجودة المعلومات، بحيث توفر سواء للشركة أو لغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن الشركة.
- حماية أصول الشركة المادية من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتوثيق وتسجيل تلك الأصول بسجلات الشركة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية للشركة وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف وبنفس الجودة.
- ضمان دقة تنفيذ التعليمات، بهدف التأكد من أن جميع التعليمات قد تم تنفيذها كما ينبغي.
- ضمان تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وذلك عن طريق التنفيذ الدقيق لمختلف تعليمات وقواعد الحوكمة.

إدارة المراجعة الداخلية

يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ بالشركة، و تبعيته الفنية إلى لجنة المراجعة، ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي للشركة. و تمنح الشركة مدير إدارة المراجعة الداخلية كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله على أكمل وجه. و تقوم لجنة المراجعة بتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية، ويرفع ذلك لمجلس إدارة الشركة لاعتماده، كما يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير ربع سنوي إلى لجنة المراجعة يوضح به نتائج أعماله.

دور إدارة المراجعة	نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	اسم مسئول إدارة المراجعة الداخلية	دورية التقارير
تهدف إدارة المراجعة الداخلية إلى إضافة قيمة و تحسين أداء عمليات الشركة ليساعدها على تحقيق أهدافها من خلال تبني أسلوب منهجي و منظم يهدف إلى تقييم وسائل و نظم الرقابة الداخلية و إجراءات إدارة المخاطر في الشركة، و التأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم فيما يخص كافة الإدارات و الأنشطة التنفيذية و المالية و القانونية.	- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة و رفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها. - تقييم مدى التزام جميع إدارات الشركة بتنفيذ أعمالها وفقاً لإجراءات العمل والسياسات الموضوعية بدون تعارض مع اختصاصات الإدارات المعنية الأخرى. - تقييم كفاءة الإجراءات والسياسات الموضوعية ومدى تناسبها مع تطورات العمل والسوق. - متابعة تصويب الملاحظات الواردة بتقارير المراجعة الداخلية والخارجية والأخرى الواردة من الجهات الرقابية.	يتولى مهام المراجعة الداخلية بالشركة إدارة دائمة بالشركة	السيد/ عماد عبدالرحمن تريل	يتم إعداد تقارير مراجعة ربع سنوية للعرض على لجنة المراجعة الداخلية

إدارة المخاطر

تقع مسئولية إدارة المخاطر بالشركة على مجلس الإدارة بشكل عام و ذلك على النحو الذي يتفق مع طبيعة نشاط الشركة القابضة و الشركات التابعة والأسواق التي تتعامل معها. و يوجد بالشركة مسئول مخاطر والذي يضع إستراتيجية لتحديد المخاطر التي قد تواجه الشركة وكيفية التعامل معها بالتعاون مع المجلس و إدارة الاستثمار.

وفيما يلي مسئوليات إدارة المخاطر خلال العام:

- تحليل المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة وإجراء هذا التحليل بدقة وفي وقت مناسب ومبكر.
- تحديد مستوى المخاطر الذي يمكن للشركة قبوله من حجم المخاطر المختلفة التي قد تواجه الشركة اعتماداً على تأثيرها ومدى إمكانية تحققها.
- وضع سياسة للمخاطر ومؤشرات محددة لقياس ومتابعة ومراقبة الخطر المحيط بالشركة.
- قياس مدى استمرار ملائمة وفاعلية السياسات فيما يختص بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر، وإجراء أي تعديلات مطلوبة بشأنها طبقاً لتطورات السوق والبيئة المحيطة بالشركة داخلياً وخارجياً.

- التأكد من توافر نظم معلومات واتصال مناسبة وفعالة فيما يتعلق بعملية متابعة ومراقبة المخاطر بحيث تتيح للإدارة العليا ولجنة المخاطر تلقي تقارير دورية من إدارة المخاطر تعكس مدى التزام الشركة بحدود المخاطر الموضوعية، وتوضح التجاوزات عن هذه الحدود وأسبابها والخطة المقترحة لمعالجتها.
- تقديم تقارير دقيقة ومعبرة، بحيث تمكن المعنيين من اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

إدارة الالتزام

لا يوجد في الوقت الحالي إدارة الالتزام بالشركة ولكن تنفذ لجنة المراجعة مهام تلك الإدارة عند اللزوم والشركة بصدد إنشاء إدارة مستقلة للالتزام في أقرب فرصة.

وسوف تقوم إدارة الالتزام بتحديد وتقييم وتقديم النصح والمشورة وتراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والنظم والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختلفة، تجنباً للإضرار بسمعة الشركة أو تعرضها لعقوبات ناتجة عن عدم الالتزام.

وفيما يلي مسؤوليات إدارة الالتزام:

- المتابعة الدائمة والتأكد من التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين الملزمة والضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختلفة بما في ذلك نظم وسياسات الحوكمة.
- التأكد من ومتابعة مدى التزام كافة العاملين باللوائح والسياسات والمواثيق الداخلية بما في ذلك ميثاق الأخلاق والسلوك المهني.
- التأكد من عدم وجود ممارسات غير مشروعة أو غير أخلاقية بالشركة والتحقيق فيها بشكل موضوعي وسري وعرضها على لجنة المراجعة ومتابعة ما تم بشأنها، مع ضمان حماية المبلغين.

الحوكمة

يوجد بالشركة أسس حوكمة تهدف إلى المساعدة على توطيد وإرساء مبادئ الحوكمة و المتمثلة في:

- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالشركة بما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة من قبل مجلس الإدارة.
- مراقبة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وثقافة الحوكمة في كافة أعمال وأنشطة الشركة.
- تحسين وتطوير الإطار العام ومبادئ العمل بالشركة من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني الخاص بالشركة مع تحديد مسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع ككل.
- مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالشركة.
- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين.
- العمل على وضوح العلاقات فيما بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- وضع أدلة الحوكمة الداخلية للشركة وصياغة السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين، وكذلك المساهمة في إعداد التقرير عن مدى التزام الشركة بحوكمة الشركات.

مراقب الحسابات

يتم تعيين مراقب حسابات للشركة ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة، بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وأن تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم.

تقوم الجمعية العامة بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة، بتعيين مراقب حسابات للشركة، ويكون قرار تعيينه وتقدير أتعابه من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة. ويكون مراقب الحسابات له إستقلالية تامة عن الشركة وعن أعضاء مجلس الإدارة، حيث أنه ليس مساهماً بالشركة أو عضواً بمجلس إدارة الشركة، أو تربطه صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس

الإدارة أو الإدارة العليا للشركة حتى بالدرجة الثانية، ولا يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو إستشاري بالشركة، بالإضافة إلى ذلك فإن مراقب الحسابات يكون محايداً فيما بيده من آراء، و نطاق عمله محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة.

و تلتزم الشركة بأن يسلم مراقب الحسابات نسخة من تقريره علي التقرير الذي تعده الشركة عن مدي التزامها بقواعد الحوكمة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحوكمة والإفصاح المعمول بها، ويقدم هذا التقرير أيضاً إلى الجمعية العامة للمساهمين.

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات المالية للشركة والتي تتمثل في القوائم المالية الدورية والسنوية و تقرير مجلس الإدارة. و تقوم بالإفصاح أيضاً عن معلومات الشركة غير المالية و كافة الأحداث الجوهرية و الأحداث الطارئة التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتبين. و ذلك وفقاً للإجراءات المتبعة لذلك بقانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 و لائحته التنفيذية و تعديلاته، و قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وذلك كالتالي:

- المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف الشركة ورؤيتها وطبيعة نشاطها وخطط الشركة وإستراتيجيتها المستقبلية، وتشكيل مجلس الإدارة ولجانته وكبار التنفيذيين.
- نظم رفع الكفاءات والتدريب والإثابة والرعاية للعاملين بها.
- هياكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للشركة.
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة و عقود المعاوضة.
- أهم المخاطر التي قد تواجه الشركة وسبل مواجهتها، وتغيير سياسة الاستثمار.
- الإفصاح لمساهميها وللجهات الرقابية عن أسهم الخزينة. وفي حالة شراء الشركات التابعة لأسهم الشركة القابضة المالكة لها، تطبق علي الأسهم المشتراه كافة قواعد أسهم الخزينة ولا يعتد بها في نصاب المساهمين ولا تشترك في التصويت على قرارات الجمعية العامة.
- موافاة الهيئة و البورصة بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع، كما تلتزم الشركة بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إنعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة. و تلتزم الشركة بموافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها.
- موافاة الهيئة و البورصة بملخص القرارات المتضمنة أحداث جوهرية الصادرة عن مجلس إدارتها فور انتهائها وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع. و تلتزم الشركة بموافاة الهيئة و البورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة الشركة بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية) تمهيداً لإحالتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره. على أن يتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبعد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع.
- أي إصدار جديد مقترح للسندات وأي ضمانات أو رهونات تتعلق بها.
- أي قرار يترتب عليه استدعاء أو إلغاء أوراق مالية مسجلة سبق إصدارها.
- أي تغيير مقترح في هيكل التمويل أو هيكل رأس المال يتجاوز 5 % من حقوق المساهمين من واقع اخر قوائم مالية دورية أو الأوضاع المالية للشركة وكذا أي قيود تفرض على حجم الاقتراض المتاح للشركة.
- أي تعاقدات بقيمة تزيد عن 5 % من إيرادات آخر سنة مالية.
- أي اتفاق مقترح يترتب عليه دخول مستثمرين إستراتيجيين لشراء حصة من أسهم الشركة.
- إقامة دعاوى قضائية أو تحكيم ضد الشركة تتعلق بنشاطها أو بأحدي مساهماتها او غيرها من الاصول المملوكة لها تتجاوز قيمتها 2 % من حقوق الملكية للشركة وفقاً لآخر قوائم مالية معتمدة للشركة.
- صدور أية قرارات من الجهات الادارية بالدولة تؤثر على أنشطة الشركة وأي تعديل أو سحب أو إلغاء لهذه القرارات.
- أي تعاملات تجارية مع أطراف ذات العلاقة.

- إقامة دعاوى قضائية ضد أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو أحد المديرين الرئيسيين بها في شأن يتعلق بالشركة ويرتبط بمخالفات منسوبه لأي منهم.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام وذلك من خلال الجدول التالي:

مسلسل	الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على الشركة خلال العام	إيضاحات
لا يوجد		لا يوجد

علاقات المستثمرين

يوجد بالشركة إدارة علاقات مستثمرين، حيث أن علاقات المستثمرين تعد من أبرز الأنشطة الرئيسية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث أنها وظيفة إستراتيجية مستقلة تهدف إلى تنشيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وفتح قنوات الاتصال بذوي العلاقة بسوق المال والاستثمار، وتوفير الإفصاح والشفافية اللازمين مما يكون له الأثر الإيجابي على ما يلي:

- رؤية المستثمرين للأداء الحالي للشركة وتوقعاتهم للأداء المستقبلي.
- تحقيق السيولة المناسبة لتداول أسهم الشركة في البورصة.
- خفض تكلفة التمويل على المدى الطويل.
- زيادة ثقة المتعاملين مع الشركة وأصحاب المصالح، وكذلك الترويج لزيادة المجموعات الداعمة للشركة.

و يقوم مسئول علاقات المستثمرين بالاشتراك في وضع إستراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة. وتعتبر علاقات المستثمرين وسيلة من وسائل تمكن مجلس الإدارة من فهم أسباب أداء أسهم الشركة، وانعكاس ذلك الأداء على قيمتها العادلة طبقاً لما توفره الشركة من معلومات عن أدائها وإمكانياتها ومستقبلها، ومدى التزام الشركة بقواعد الإفصاح والتواصل مع المستثمرين ومدى وضوح رؤيتهم وتقييم سوق الاستثمار لها.

و تتبع إدارة علاقات المستثمرين رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب للشركة وتقدم تقاريرها الدورية له، و يقوم مسئول علاقات المستثمرين بحضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة واجتماعات مجلس الإدارة للشركة القابضة والشركات التابعة وذلك للتعرف على الأمور الداخلية للشركة وتوجهاتها الإستراتيجية.

وفيما يلي مسؤوليات إدارة علاقات المستثمرين خلال العام:

- وضع إستراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الإستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة.
- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة واعتمادها من مجلس الإدارة.
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر على ربحيتها.
- التواصل مع المحللين والمستثمرين وتوفير المعلومات للحد من الشائعات والمفاجآت التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار وأحجام التداول.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي.

- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا.
- تنظيم الحملات الترويجية والفعاليات عن الشركة طبقاً للخطة المعدة لذلك مسبقاً، وتسهيل زيارات المستثمرين لمواقع الشركة المختلفة.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني للشركة، والاشتراك في إعداد التقرير السنوي الذي يهتم به المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة.
- إبلاغ الداخليين والبورصة بقرارات حظر التداول.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً (باللغة العربية والإنجليزية) يضم ملخصاً لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين وأصحاب المصالح الآخرين. ويعد التقرير السنوي بمثابة تقرير من إدارة الشركة لكافة المهتمين بها عن الأحداث التي تمت خلال السنة الماضية وما تهدف الشركة إلى تحقيقه خلال السنة القادمة. عادةً ما يتضمن التقرير السنوي العناصر التالية:

- كلمة رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب.
- الرؤية والغرض والأهداف.
- إستراتيجية الشركة.
- تاريخ الشركة وأهم المحطات التي مرت بها.
- هيكل الملكية.
- الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة.
- مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية.
- الإيضاحات المتممة وتحليلات الإدارة عن المركز المالي للشركة.
- الحوكمة المؤسسية وحوكمة الاستدامة.
- استراتيجية الاستدامة للشركة وأهم ممارسات الاستدامة (اقتصاديًا – مجتمعيًا – بيئيًا – حوكمة).
- تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة.
- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة.

تقرير مجلس الإدارة

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 و لائحته التنفيذية، والمادة رقم 40 من قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وذلك للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية، ويتضمن ذلك التقرير ما يلي:

- مناقشة النتائج المالية والموضوعات الجوهرية.
- الإنجازات الرئيسية للشركة أثناء السنة.
- تحليل لبيئة عمل وأسواق الشركة الرئيسية.
- إستراتيجية الشركة.
- التغييرات الرئيسية في هيكل الشركة الإداري.
- تشكيل مجلس الإدارة وعدد مرات انعقاده.

- تشكيل لجان المجلس وعدد مرات انعقادها.
- متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة ومتوسط دخل العامل خلال نفس الفترة.
- سياسات إثابة وتحفيز العاملين بالشركة مثل عروض تملك الأسهم وغيرها.
- ما تم بشأن عقود المعاوضة المبرمة في العام السابق وكذلك عقود المعاوضة المعروضة للعام التالي.
- ما اتخذ من إجراءات ضد الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل جهات رقابية أو قضائية.
- تقرير عن التزام الشركة بحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

تقرير الإفصاح

تقوم الشركة بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يعد من قبل إدارة علاقات المستثمرين بمعاونة إدارة الشركة بها، ويضم على ما يلي:

- بيانات الاتصال بالشركة.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من أسهم الشركة.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول.
- تفاصيل أسهم الخزينة لدى الشركة.
- التعيرات في مجلس إدارة الشركة وآخر تشكيل للمجلس.

تقرير الاستدامة

تقوم الشركة بصفة دورية (فترة زمنية متغيرة) بإصدار تقرير (متوازن) عن الاستدامة، يضم إنجازات الشركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية والحوكمة. يوضح التقرير رؤية الشركة ومبادئها الأساسية، مسلطاً الضوء على كيفية توافق استراتيجيتها مع التزاماتها تجاه المجتمع والمناطق المحيطة، وتأثيرها على النمو الاقتصادي. ويحقق الإفصاح عن الاستدامة مجموعة من المنافع تتمثل في دعم سمعة الشركة والتحسين المستمر في الأداء والالتزام بالتشريعات والتعليمات الرقابية في المجالات البيئية والمجتمعية، وكذلك كيفية إدارة مخاطر الشركة، فضلاً عن سبل تحفيز العاملين بها وجذب رؤوس الأموال.

الموقع الإلكتروني

يوجد لدى الشركة مواقع إلكترونية مخصصة للأعمال المؤسسية التابعة للشركة وعلاقات المستثمرين باللغتين العربية والإنجليزية، حيث يتم من خلالهما الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم، ويتم تحديثه بالمعلومات المنشورة بشكل مستمر.

www.qalaaholdings.com

<https://ir.qalaaholdings.com/>

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

لدى الشركة ميثاق داخلي عن الأخلاق والسلوك المهني يشمل مجموعة من القيم التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة داخل الشركة. ويحتوي على معايير السلوك التي يتعين على كل العاملين بالشركة إتباعها ومراعاتها في سائر المعاملات وفي كل موقع يؤدون فيه أعمالهم بما يؤثر إيجاباً على سمعة ومصداقية الشركة ونزاهة العاملين بها، بما يضمن حقوق مساهميها وكافة المتعاملين معها.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

تتوافر لدى الشركة سياسة تتابع السلطة والتي تهدف إلى خلق إجراءات وتقييم عمليات الاختيار والتعيين والترقي في إطار تأمين أفضل العناصر المؤهلة للشركة في المواقع المناسبة، وفي نفس الوقت تشجيع التطوير المهني والنهوض بالموظفين الحاليين، ووضع خطة تتابع السلطة على مستوى الإدارة التنفيذية في الظروف الطارئة أو على المدى القصير والطويل مع التركيز على التخطيط لتتابع السلطة للعناصر الرئيسية من خلال دليل إجراءات الموارد البشرية بالشركة وإعداد قائمة بالمرشحين لشغل الوظائف الرئيسية بشكل دوري وفعال بما يحقق قيمة مضافة للشركة وضمان لاستدامتها.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

تتوافر لدى الشركة سياسة الإبلاغ عن المخالفات، والتي تهدف إلى تشجيع العاملين بالشركة أو المتعاملين معها بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية، وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبدأى المساءلة والمحاسبة ومن ثم تعزيز معايير الأمانة والنزاهة في كافة أنشطة الشركة المختلفة. كما توفر السياسة حماية الشخص الذي قام بالإبلاغ لضمان تشجيع العاملين بالشركة وغيرهم للمبادرة بالكشف عن المخالفات والإبلاغ عنها مع ضمان السرية التامة للشخص المبلغ أخذاً في الاعتبار أن عملية الإبلاغ تتم بناء على مستندات أو معلومات موضوعية.

سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

يوجد بالشركة سياسة وإجراءات تحكم تعاملات الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة، والتي تهدف إلى التحكم بعمليات تداول الداخلين على أسهم الشركة وتنظيم العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة وإبرام عقود المعاوضة طبقاً لقواعد الجهات الرقابية، وتبين مدى التزام الداخلين والمؤسسين والمساهمين الرئيسيين والمجموعات المرتبطة بهم ألا يكونوا طرفاً في أي عقد من عقود المعاوضة إلا بعد موافقة الجمعية العامة على أن يعرض هذا التصرف على الجمعية بكافة تفاصيله وبياناته مقدماً بما في ذلك السعر والكمية قبل إجراء التصرف وذلك دون أن يحق للطرف المعني بعقد المعاوضة التصويت في الجمعية العامة. وتضمن تفهم كافة الأطراف المعنية لتعريف التداول الداخلي وقواعد تنظيمه، وتضمن هذه السياسة الآتي:

- عدم السماح بتعامل أي من الداخلين على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية وفقاً للتعريف الوارد بالبند "ب" من المادة 309 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- إخطار المساهمين الرئيسيين والمجموعات المرتبطة بهم والبورصة بفترات حظر التداول اتساقاً مع متطلبات الجهات المنظمة للسوق.

استراتيجية الاستدامة ونهج السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة

تأكيداً على التزامها بالشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، وضعت شركة القلعة استراتيجية استدامة شاملة وإطاراً للسياسات يدير كافة ممارسات الاستدامة عبر عملياتها. وفي إطار استراتيجيتها للحوكمة المؤسسية، اعتمدت الشركة منهجاً متكاملًا لدمج الاستدامة ضمن نموذج أعمالها، مما يعزز خلق قيمة مضافة على المدى الطويل لجميع أصحاب المصلحة.

تعمل استراتيجية الاستدامة كخارطة طريق لتحقيق أهداف الشركة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة (EESG)، بينما تحدد السياسات المصاحبة - مثل سياسات البيئة والمناخ والمياه والتنوع والمساواة والشمولية - (DEI) المبادئ والالتزامات اللازمة لتعزيز التأثير المستدام.

تسعى شركة القلعة إلى تطبيق الاستراتيجية والسياسات عبر جميع شركاتها التابعة، مما يرسخ مبادئ وممارسات الاستدامة في مختلف مستويات أعمالها، وتعكس هذه السياسات التزام الشركة بالتميز، والمرونة، والقيادة الأخلاقية، وذلك في سعيها لبناء مستقبل أكثر استدامة وشمولاً.

نهج وإطار الاستدامة المتبع من شركة القلعة:

تلتزم شركة القلعة ببناء استثمارات مسؤولة ومستدامة تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصادات والمجتمعات التي تعمل بها، كما نولي أهمية كبيرة لسلامة موظفينا والمجتمعات التي نعمل بها. ويؤكد ذلك النهج إيمان شركة القلعة بأن الاستدامة ضرورية للحد من المخاطر، وجزء أساسي من قيم الشركة كمشتركة مسؤول، وتحرص الشركة على دمج اعتبارات الاستدامة الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، والحوكمة (EESG) في جميع سياساتنا وعملياتنا وقراراتنا الاستثمارية.

وتتماشى استراتيجية الشركة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) ومبادئ الاتفاقية العالمية للأمم المتحدة العشر (UNGC)، مما يعكس التزام الشركة بتعزيز ممارسات الاستثمار المسؤول والنزاهة وتحقيق أهداف الاستدامة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

يقوم نهج الاستدامة الذي تتبعه القلعة على ثمانية محاور أساسية:

- 1. الاستثمار المسؤول:** تلتزم القلعة باتخاذ قرارات استثمارية مسؤولة تخلق قيمة ولها تأثير إيجابي على المدى الطويل للأطراف ذات الصلة، وتولي القلعة الأولوية للاستثمارات التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام والمحافظة على البيئة وتنمية المجتمع.
 - **جهود الاستدامة المتبعة على مستوى الشركة:** تدمج الشركة الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة (EESG) في ممارساتها الاستثمارية وعملياتها وثقافتها، ويشمل ذلك دفع استراتيجيتها الخاصة بالمناخ على مستوى الشركة وشركاتها التابعة، وإدارة الإفصاحات الخاصة بالاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة، والتفاعل مع أصحاب المصلحة، وتقليل الأثر البيئي لعملياتنا.
 - **منتجات وحلول الطاقة المستدامة:** تقدم الشركة حلولاً مبتكرة تدمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة (EESG) لدفع النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز رفاهية المجتمع، وخلق قيمة لأصحاب المصلحة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.
- 2. الحفاظ على البيئة:** تدرك القلعة أهمية الحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية، وتسعى إلى تقليل الأثر البيئي الضارة لمختلف أعمالها من خلال تعزيز كفاءة الطاقة، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والاستغلال الأمثل للموارد، ودعم المبادرات التي تحد من آثار تغير المناخ.
- 3. التنمية الاجتماعية:** تؤمن شركة القلعة بأهمية تبني استثمارات مسؤولة ومستدامة في إطار سعيها المستمر للارتقاء بجودة حياة الموظفين ودعم المجتمعات المحيطة، وتضع القلعة في مقدمة أولوياتها تلبية مختلف احتياجات الكوادر البشرية من الموظفين والمجتمعات المحيطة بالإضافة إلى تعزيز التنوع والشمول، والمبادرات التي تهدف إلى تطوير التعليم والرعاية الصحية وصحة وسلامة المجتمع.
- 4. مؤسسة القلعة للمنح الدراسية وبرامج ومبادرات أخرى متعلقة بتنمية الطاقات البشرية:** تتبنى القلعة وشركاتها التابعة نهجاً متكاملًا لدعم التعليم في مصر، حيث تغطي جميع مراحل التعليم مع أكثر من 54,000 مستفيد حتى الآن من خلال مبادراتها لتنمية رأس المال البشري. وتعد مؤسسة القلعة للمنح الدراسية درة مبادرات القلعة في مجال التعليم، وأكبر برنامج للمنح الدراسية الممولة من القطاع الخاص في مصر. تأسست المؤسسة في 2007 لتجسد التزامنا العميق بتطوير الطاقات البشرية من خلال نظام حوكمة مستقل وتمويل مستدام. ومنذ انطلاقتها، قدمت المؤسسة أكثر من 215 منحة دراسية، ملتزمة بأعلى معايير النزاهة لضمان تحقيق أثر طويل المدى.

5. **الحوكمة المتميزة ومشاركة أصحاب المصلحة:** تلتزم القلعة بأعلى معايير الحوكمة والسلوك المهني والأخلاقي، مع التركيز على الشفافية والمساءلة والنزاهة في جميع تعاملاتها.
 - وتركز القلعة على تحديد وإشراك أصحاب المصلحة مع تسجيل آرائهم لدمجها في نهج الاستدامة مع التطوير المستمر لضمان الشفافية والمساءلة.
 - **حوكمة الاستدامة:** شركة القلعة هي أول شركة صناعية في مصر تستحدث منصب رئيس قطاع الاستدامة وإنشأت إدارة خاصة بالاستدامة في الشركة لتتولى المهام المتعلقة بممارسات الاستدامة. وتعتبر القلعة أول شركة مصرية صناعية قامت بتأسيس لجنة للاستدامة تتبع مجلس الإدارة، حيث تتولى اللجنة مهام دعم شركة القلعة في صياغة السياسات قصيرة وطويلة الأجل وتوفير التوجيه اللازم فيما يخص الاستراتيجيات والأهداف الرامية إلى تعزيز ممارسات الاستدامة بشركة القلعة وشركاتها التابعة والأطراف ذات الصلة من أجل خفض المخاطر وتعزيز القيمة المشتركة.
6. **التحسين المستمر:** تلتزم القلعة بتحسين أدائها في مجال الاستدامة بشكل مستمر، وتقوم بتحديد الأهداف بشكل منتظم، فضلاً عن مراقبة وتقييم ممارساتها والتطورات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية والحوكمة (EESG) بانتظام، والعمل على تحسينها، والتواصل مع أصحاب المصلحة لمعالجة مخاوفهم والاستفادة من تعليقاتهم.
7. **المساءلة والشفافية والرقابة الداخلية لقياس الأثر:** تلتزم شركة القلعة بمعايير صارمة من المساءلة والتنظيم الذاتي لضمان الشفافية والنزاهة والامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية والتشريعية، من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة (EESG)، نسعى لتحقيق نمو مستدام، وتعزيز رفاهية المجتمع، وخلق قيمة طويلة الأجل. تقدم الشركة تقارير إلزامية للجهات التنظيمية والرقابية، بالإضافة إلى تقارير طوعية لشركائنا، بما في ذلك مؤسسات التمويل التنموية والتحالفات، وبالتعاون الوثيق مع شركائنا التابعة والإدارات الداخلية، نقوم بجمع البيانات وفقاً لأعلى معايير التقارير، وتعزيز تلك الجهود ريادتنا في الحوكمة وتساهم في استمرار وجودنا في المؤشرات والمبادرات المهمة، مما يعزز ثقة أصحاب المصلحة في عملياتنا.
8. **الشراكات:** تتعاون شركة القلعة مع المؤسسات المحلية والدولية التي تتمتع برؤى متشابهة ومماثلة لها مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة وتحالف قادة الأعمال الأفارقة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واتحاد الصناعات المصرية، حيث تعمل نحو أهداف مشتركة لتوسيع نطاق أعمال الشركة وزيادة القيمة التي تقدمها للمجتمع، واستطاعت القلعة توضيح وإبراز دور واستراتيجية الشراكات في القطاعين العام والخاص في تعزيز التنمية المستدامة.

لتحقيق تلك الاستراتيجية، تولي القلعة أهمية كبرى للأهداف الاتية:

- **وضع السياسات والمعايير ومؤشرات الأداء الرئيسية:** للقيادة بالمثل وتحقيق أفضل الممارسات في مجال الصحة والسلامة والبيئة والجودة عبر الشركات التابعة وسلسلة الإمداد والتوريد.
- **التحول إلى عمليات منخفضة الانبعاثات الكربونية وتقليل الانبعاثات للانتقال إلى مستقبل بصافي صفر انبعاثات بحلول عام 2050.** (قد وقعت القلعة على تعهد بوضع أهداف قائمة على أسس علمية للحد من الانبعاثات وانضمت إلى حملة "طموح الشركات للوصول لهدف الـ 1.5 درجة مئوية" لتقليص البصمة الكربونية وبناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة).
- وفي عام 2025، أصدرت القلعة أول تقرير للبصمة الكربونية على مستوى الشركة القابضة، حيث تم اعتماد عام 2023 كسنة أساس للانبعاثات، واعتبار عام 2024 أول سنة لقياس التقدم. وقد سجل التقرير انخفاضاً سنوياً بنسبة 11.5% في إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما يعكس تقدماً ملموساً في إدارة الانبعاثات وتحسين الكفاءة التشغيلية. ويُعزز هذا الإنجاز من منهجية تقييم المخاطر المناخية القائمة على البيانات، ويوفر رؤية أوضح لمصادر الانبعاثات، ويدعم قرارات تخصيص رأس المال وخطط خفض الانبعاثات.
- واستناداً إلى هذا الأساس، تعمل القلعة حالياً على تعميم منهجيات قياس البصمة الكربونية وممارسات الإفصاح المناخي عبر المجموعة وشركاتها التابعة، بهدف توحيد آليات تتبع الانبعاثات، وتعزيز حوكمة البيانات، والتوسع التدريجي في الإفصاحات المناخية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
- **تقييم المخاطر، وتقديم التقارير ومتابعة التقدم:** حققت القلعة تقدم كبير من خلال شركاتها التابعة فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك المسؤولين وإدارة النفايات بهدف تحقيق الحيد الكربوني، وتعمل القلعة حالياً على تطوير آليات الإفصاح للمساعدة في تتبع مؤشرات الاستدامة مثل مبادرة الأهداف القائمة على أسس علمية، والمبادرة العالمية للتقارير، والشبكة العالمية

للاستثمار الفعال، والافصاح المالي المتعلق بالمناخ، بالإضافة الى مواكبة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS S1 و IFRS S2.

- إقامة شراكات مثمرة للجميع: تعتبر شركة القلعة من أوائل الشركات التي انضمت الي مبادرات مناخية مع العديد من الشركات الأخرى. وعلى سبيل المثال انضمت الشركة الى حملة "طموح الشركات للوصول لهدف 1.5 درجة مئوية" و تحالف قادة الاعمال الافارقة ومبادرة شابتر زيرو إيجيبت Chapter Zero.

تعزيز أهداف التنمية المستدامة

في إطار التزامها كمستثمر مسؤول وسعيها لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حددت شركة القلعة 13 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة التي تركز على دفع تقدمها، والتي تشمل الأهداف: 1، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 16، 17.

I. تنمية المجتمع - النمو الشامل وتنمية رأس المال البشري



الهدف الاول: القضاء على الفقر

تتماشى مشاريع التنمية المجتمعية لشركة القلعة مع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر، حيث تركز على تلبية الاحتياجات الفورية وتعزيز القدرة الاقتصادية طويلة الأجل في المجتمعات الأقل حظًا. ومن خلال تحسين الوصول إلى المياه النظيفة والرعاية الصحية وحلول الطاقة المستدامة، تسهم هذه المبادرات في تخفيف الأعباء المالية وتعزيز فرص توليد الدخل والاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة للمجتمعات.

أحرزت القلعة وشركاتها التابعة تقدمًا ملحوظًا في مكافحة الفقر، حيث استفاد أكثر من 857,051 فردًا بشكل مباشر وغير مباشر من مبادرات تنمية رأس المال البشري التي أطلقتها الشركة المصرية للتكوير (ERC) ومن بين هذه المبادرات، يأتي برنامج "مشروع"، الذي يهدف إلى تمكين الشباب في منطقة مسترد من خلال تقديم الدعم المالي وغير المالي للمشروعات الصغيرة الناشئة والقائمة، بالإضافة إلى توفير دورات تدريبية لتعزيز المهارات الشخصية للمنضمين حديثًا إلى سوق العمل.

يُركّز برنامجا "تمكين" و"مشروع" على تمكين الشباب والنساء اقتصاديًا وزيادة الدخل. فقد قام برنامج "تمكين" بتزويد 1,624 امرأة بمهارات التوظيف وريادة الأعمال، وتمويل 279 مشروعًا صغيرًا للنساء، واستفاد منه 9,940 مستفيدًا ومستفيدة بشكل مباشر وغير مباشر، ما وسّع فرص النساء الاقتصادية وعزز مرونة الأسر. أما برنامج "مشروع" فقد زوّد 1,207 امرأة بمهارات التوظيف وريادة الأعمال، ومول 130 مشروعًا صغيرًا للنساء، واستفاد منه 17,810 شابًا وشابة بشكل مباشر وغير مباشر.

المساهمة في قطاع الصحة

- في القطاع الصحي، قدمت الشركة المصرية للتكوير (ERC) مساهمات كبيرة لتحسين الخدمات الصحية لما يقرب من 203,000 مستفيد مباشر وغير مباشر في مسترد والمناطق المحيطة بها. وتشمل هذه الجهود:
- توفير معدات طبية متطورة لمعهد أمراض الكلى في المطرية.
- تقديم دعم عيني لمستشفى الخُصوص المركزي، يشمل أجهزة قياس ضغط الدم، وأسيرة العمليات، وأجهزة تخطيط القلب (ECG)، وأجهزة الموجات فوق الصوتية، ومعدات التعقيم، والأثاث الطبي.

- تقديم دعم مالي لمستشفى الناس للأطفال في القليوبية، بهدف تعزيز أقسام الطوارئ والعمليات، مما أسهم في تحسين الخدمات الصحية للأطفال المصابين بأمراض القلب في جميع أنحاء مصر.

تعكس هذه الجهود التزام شركة القلعة المستمر بتحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها.

الهدف 4: تحسين جودة التعليم

تتبنى شركة القلعة نهجاً شاملاً في تعزيز التعليم في مصر، حيث تدعم جميع المراحل التعليمية وتستفيد من مبادرات تطوير رأس المال البشري عبر شركة القلعة وشركاتها التابعة، مع استفادة أكثر من 59,400 مستفيد مباشر حتى اليوم. تشمل المبادرات الرئيسية لشركة القلعة ما يلي: برنامج مستقبلي للمعلمين، بالشراكة مع مركز التميز في التعلم والتعليم (CELE) بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، والذي قدّم 300 منحة دراسية للمعلمين، وبرنامج نظارتي الذي دعم 14,963 طالباً وطالبة من خلال توفير النظارات الطبية لتعزيز استمرارية تعليمهم، بالإضافة إلى برنامج مستقبلي للطلاب الذي منح 200 منحة دراسية للطلاب المتميزين.

كما أسهم مركز خدمات القلعة المالية في تطوير مهارات أكثر من 10,000 طالب وطالبة عبر برامج التدريب العملي وبناء القدرات. وعلى مستوى الدراسات العليا، احتفلت مؤسسة القلعة للمنح الدراسية في 2025 بمرور 19 عاماً من تقديم المنح الدراسية المتواصلة دون انقطاع، حيث وصلت إجمالي المنح الممنوحة إلى 225 منحة دولية لطلاب مصريين متميزين في أرقى الجامعات العالمية، بما يعكس التزام القلعة ببناء رأس المال البشري ودعم القيادة المستقبلية.

وتكمل هذه الجهود أكاديمية أسيك التي قدمت التدريب المهني والفني لأكثر من 16,000 مستفيد ومستفيدة، في حين قدّم معهد دون بوسكو الساليزيان 200 منحة دراسية إضافية، داعماً تطوير المهارات وزيادة فرص التشغيل بين الشباب، بما يعزز التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية.

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

تقوم شركة القلعة وشركاتها التابعة بتنفيذ سياسات مكان العمل التي تهدف إلى خلق بيئة داعمة للنساء. تشمل هذه السياسات ساعات العمل المرنة للموظفات خلال وبعد إجازة الأمومة، وتسهيل العودة إلى العمل، بالإضافة إلى فرص لتطوير المهارات. تدور استراتيجية شركة القلعة حول دعم وتمكين المرأة في مكان العمل، مع الالتزام بمبدأ "القيادة بالمثل". تعتمد هذه الاستراتيجية على خمسة أعمدة أساسية:

- **ادماج العنصر الذكوري في دفع استراتيجية وأجندة المساواة بين الجنسين:** من خلال دعم وتمكين المرأة، يقوم القادة الذكور أيضاً بدعم المبادرات التي تعزز وضع المرأة وتعزز فرصها المتساوية مع الرجال.
- **تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين:** يشكل ضمان التنوع في مجموعة المتقدمين وتعيين النساء المصريات المؤهلات عبر مختلف المجالات جزءاً أساسياً من استراتيجية المساواة بين الجنسين. وضمن التزامنا بالشفافية، ننشر تقارير طوعية لتتبع التقدم، خاصة في مجال المساواة بين الجنسين، لضمان بيئة عمل شاملة وممكنة تتماشى مع أهدافنا في الاستدامة والحوكمة. اعتباراً من عام 2025، تمثل النساء 18.2% من مجلس إدارة شركة القلعة، و28.6% من القيادة العليا، بالإضافة إلى تمثيل نسائي 100% عبر فرق الشؤون القانونية الدولية والإدارة.
- **إطلاق برامج ومبادرات التنمية الاجتماعية لتدريب وإعداد وتمكين النساء:** تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة القلعة للمنح الدراسية تركز على تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث تشكل النساء 46% من إجمالي المستفيدين عبر 15 محافظة مصرية. بالإضافة إلى ذلك، استفادت أكثر من 9,940 امرأة من برنامج "تمكين" في مسطرد، مما يعزز التزامنا بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي.
- **تقديم الجوائز وتكريم المواهب النسائية في المجال العام:** يتم تسليط الضوء على دور المرأة الحيوي عبر مختلف القطاعات والمساهمة في تغيير المعتقدات النمطية حول دور المرأة المصرية في المجتمعين المحلي والدولي في مجال الأعمال. قامت القلعة بتكريم ست نساء ضمن قائمة أكثر 50 امرأة تأثيراً في الاقتصاد المصري وثلاثة قادة نساء ضمن الشركة تم إدراجهن في فوربس لدورهن المؤثر في منطقة الشرق الأوسط.
- **المشاركة النشطة في المبادرات الوطنية والدولية:** تدعم القلعة الجهود الحكومية وأعمال الأمم المتحدة لتعزيز وضع المرأة وتحقيق المساواة وتوفير الفرص المتساوية بين الجنسين. كجزء من جهودها المستمرة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان

العمل وتمكين النساء اقتصاديًا، وقعت القلعة على بيان التزام المساواة بين الجنسين التابع لـ ABLC، وانضمت إلى مبادئ تمكين المرأة التابعة للأمم المتحدة (WEPS). كما طورت الشركة خطة عمل مع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي يتم تنفيذها ومراقبتها حاليًا. من خلال الانضمام إلى مبادرة WEPS وتطبيق مبادئها السبعة، تؤكد القلعة التزامها بـ "القيادة بالمثل"، مما يعزز دور المرأة ويتيح لها إمكانيات جديدة مع الاعتراف بها كشريك رئيسي في القوى العاملة، والتقدم المجتمعي، والنمو الاقتصادي في مصر. بالإضافة إلى ذلك، يبرز انخراط القلعة في مبادرة "محفر سد الفجوة بين الجنسين" التي أطلقتها وزارة التعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي، مما يعكس التزامها بسد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين.

الهدف 10: الحد من عدم المساواة

الهدف الرئيسي لجميع مبادرات الشركة هو الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز بناء القدرات عبر توفير الفرص التعليمية وتنمية الموارد البشرية. على سبيل المثال، تسهم مشاريع التنمية المجتمعية للشركة، بما في ذلك "تمكين"، "مشروع"، "ريادة"، و "تكافل"، في تمكين النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة. وقد وصل عدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من هذه البرامج إلى 9,940 و 17,810 و 17,215 و 21,035 على التوالي.

II. حماية البيئة - الاستدامة البيئية، حلول الطاقة المستدامة، وترشيد إدارة الموارد



الهدف 6: مياه نظيفة ونظافة صحية

من خلال شركة "طاقة عربية" وشركتها التابعة "طاقة للمياه"، تلعب شركة القلعة دورًا فاعلاً في تعزيز الوصول إلى حلول مياه مستدامة وضمان أمن المياه في مصر والمنطقة. بصفتها مزودًا متكاملًا للطاقة والمياه، تقدم "طاقة للمياه" حلول تحليلية ومعالجة متقدمة للمياه تلبي احتياجات القطاعات الصناعية، والزراعية، والسياحية والعقارية. وبفضل خبرتها التي تمتد لأكثر من 15 عامًا، تستثمر الشركة في تصميم وتشغيل وصيانة أنظمة عالية الكفاءة من حيث الطاقة والتكلفة، بما يضمن جودة المياه واستدامة العمليات على المدى الطويل. تعكس هذه المبادرات التزام القلعة القابضة بالإدارة المسؤولة للموارد المائية وتعزيز جهودها في تطوير بنية تحتية مستدامة ومجتمعات قادرة على الصمود.

الهدف 7: الطاقة النظيفة بأسعار معقولة

من خلال استثماراتها في قطاع الطاقة، بما في ذلك الشركة المصرية للتكرير، طاقة عربية، وتوازن، تسعى القلعة إلى أن تكون رائدة في توفير حلول الطاقة النظيفة بأسعار معقولة وبدائل محلية للواردات. تعمل غالبية شركات القلعة على استخدام وتعزيز الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، مع تركيز قوي على المشاريع المتجددة والتعاون المشترك بين الشركات التابعة. على سبيل المثال، نجحت طاقة عربية في تدشين عدة محطات للطاقة الشمسية، بما في ذلك محطة طاقة شمسية بقدرة 6 ميغاواط في مزارع دينا، بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومحطة طاقة شمسية بقدرة 7 ميغاواط في أسكوم. تعكس هذه المبادرات التزام الشركة بتوسيع مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والغاز الطبيعي الصديق للبيئة، جميعها متاحة محليًا.

الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة

تلتزم القلعة بالمساهمة في تطوير المدن والمجتمعات المستدامة في المناطق التي تعمل فيها شركاتها التابعة. من خلال شركتها التابعة، شركة جلاس روك للعزل، تلعب القلعة دورًا رئيسيًا في تعزيز الاستدامة الحضرية من خلال تقديم حلول العزل الحراري التي تقلل بشكل كبير من تكاليف تركيب أنظمة التبريد والتدفئة بنسبة 30-40%. وهذا بدوره يؤدي إلى تقليص تكاليف التشغيل بنسبة 25-30%،

مما يساهم في تحسين كفاءة الطاقة في المباني وتقليل التأثير البيئي. تتماشى هذه الجهود مع الهدف الحادي عشر الذي يركز على إنشاء مدن ومجتمعات مستدامة، وتعزيز البنية التحتية الكفاء في استخدام الموارد، وتحسين جودة الحياة الحضرية.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤول

تلتزم شركات القلعة بسياسات صارمة لإدارة النفايات، حيث تستفيد العديد من الشركات من النفايات لإنتاج مواد مستدامة. تضمن الشركة إعادة تدوير النفايات الصلبة بشكل صحيح، وتعزيز الممارسات التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتضيف قيمة إليها. من خلال شركات مثل توازن، تقوم القلعة بإعادة تدوير النفايات إلى بدائل صديقة للبيئة للفحم والغاز الطبيعي، مثل الوقود المشتق من الكتلة الحيوية (BDF)، والوقود الصلب المسترجع (SRF)، والوقود المشتق من النفايات (RDF)، والتي يتم توفيرها للمستهلكين الثقيلين كطاقة حرارية.

تتبع القلعة وشركاتها التابعة نموذج الاقتصاد الدائري، مع التركيز على تحسين استخدام الموارد وإنتاج المنتجات الصديقة للبيئة. على سبيل المثال، تستخدم الشركة المصرية للتكرير دوائر مائية مغلقة لتقليل استهلاك المياه ومنع إطلاق النفايات الخطرة، مع إعطاء الأولوية للسلامة البيئية والمهنية وفقاً لأعلى المعايير.

في مزارع دينيا، تقوم توازن/إيكارو بإنتاج السماد العضوي بنسبة 100% من الروث (بمعدل 100 ألف طن سنوياً)، مما يدعم الزراعة العضوية، ويقلل من الاعتماد على الأسمدة الكيميائية، ويقلل استهلاك المياه بمقدار ثلاثة أضعاف مقارنة بالأسمدة الأخرى.

الهدف 13: العمل المناخي

تعمل القلعة على دمج معايير وممارسات الاستدامة البيئية في جميع عملياتها التشغيلية، من خلال استراتيجية تهدف إلى تعزيز الأداء المالي مع دعم حماية البيئة وتحقيق أثر إيجابي على المجتمعات المحيطة. يشمل ذلك شركاتها العاملة في قطاعات الطاقة، البنية التحتية، اللوجستيات، والكهرباء، بما في ذلك الشركة المصرية للتكرير وشركة نايل لوجستيك.

تسعى القلعة لتقليل بصمتها الكربونية عبر الاستثمار في حلول الطاقة المتجددة ودمجها ضمن نموذج أعمالها من خلال مشاريع الطاقة النظيفة والمبادرات الخضراء، بما يعزز الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون. وفي عام 2025، أصدرت القلعة تقرير بصمة الكربون الأول على مستوى القلعة، وفق بروتوكول الغازات الدفيئة ومعياري ISO 14064-1، مع اعتماد عام 2023 كسنة أساس و2024 كسنة أولى للتقارير التقدمية، مسجلة انخفاضاً بنسبة 11.5% في الانبعاثات.

كما تؤكد القلعة التزامها بالمعايير العالمية للعمل المناخي، كونها من الموقعين على مبادرة Business Ambition for 1.5°C، ومبادرة Race to Zero، ولجنة Chapter Zero Egypt، وبيان المناخ للـABLC، ما يعكس التزامها بخطة إزالة الكربون المستندة إلى العلوم ودورها الرائد في مواجهة تغير المناخ وتعزيز الاستدامة طويلة الأجل.

III. الرخاء المشترك – دفع نمو الاقتصاد المصري



الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

في الوقت الحالي، يعمل لدى القلعة وشركاتها التابعة أكثر من 15,700 موظف، حيث تقدم لهم مزايا شاملة مثل التأمين الصحي، والبدلات، والمزايا الأخرى لضمان مستوى معيشة جيد. تسعى الشركة بنشاط إلى إيجاد فرص استثمارية جديدة لخلق وظائف جديدة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

تهدف القلعة إلى تطوير حلول الطاقة والبنية التحتية التي تسهم في الحفاظ على البيئة من خلال الاستثمار في مشاريع مبتكرة تتميز باستخدام تقنيات البناء المتقدمة والخبرة الواسعة في البنية التحتية، إلى جانب أحدث التقنيات التكنولوجية في التصنيع.

الهدف 17: الشراكات من أجل الأهداف

تحافظ شركة القلعة على موقع ريادي في الأسواق التي تعمل بها، مكتسبة ثقة مجتمع المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية والصناديق السيادية. ويعكس هذا الدور الاستراتيجي للشركة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مع تعزيز التزامها برؤية مصر 2030، لا سيما من خلال تعزيز التصنيع المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات، وكفاءة استخدام الموارد.

تماشيًا مع الهدف 17 للتنمية المستدامة، تتعاون القلعة وشركاتها التابعة مع شركاء محليين وإقليميين ودوليين ذوي توجه مشابه لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات التمويلية التنموية، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص، تقوم المجموعة بتعبئة رأس المال والخبرات والابتكار لتوسيع نطاق المشاريع ذات الأثر الكبير التي تعزز المرونة الاقتصادية طويلة الأجل والازدهار المشترك.

تضمن هذه التحالفات الاستراتيجية أن تظل مبادرات القلعة المحلية متوافقة مع الأطر العالمية وأفضل الممارسات، بما يعظم القيمة المستدامة المضافة للمجتمعات المحيطة. كما تعمل المجموعة عن كثب مع منصات دولية رائدة مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) لدعم الأهداف المشتركة وتعزيز مساهمتها في التنمية الشاملة والمستدامة.

تتعاون القلعة وشركاتها التابعة مع أكثر من:

- أكثر من 6 شركاء من المؤسسات المالية
- أكثر من 6 شركاء من الجهات الحكومية
- 49 شريكًا من منظمات المجتمع المدني
- أكثر من 13 شريكًا من المؤسسات الأكاديمية والدولية
- 5 وزارات معنية بالمبادرات والبرامج المستدامة

تشكل الشراكات الاستراتيجية ركيزة أساسية في نهج القلعة الاقتصادي المرتكز على الاستدامة، مما يمكنها من التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، ووكالات ائتمان الصادرات، والمؤسسات الدولية للتمويل التنموي لتسريع الاستثمارات المستدامة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الابتكار الصناعي في مصر وأفريقيا.

IV. الحوكمة المؤسسية والشراكات



تمتلك القلعة لجنة استدامة على مستوى مجلس الإدارة تشرف على هيكل الحوكمة، مدعومةً من فرق مخصصة وشراكات وتقارير شفافة. ومن الجدير بالذكر أن شركة القلعة عينت مسؤول استدامة (رئيس قطاع الاستدامة) للمجموعة منذ عام 2015.

الهدف 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية

في إطار التزامها بتعزيز الحوكمة الجيدة وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، أنشأت القلعة هيكل حوكمة قوي يركز على المساءلة والشفافية والممارسات التجارية الأخلاقية لضمان الحوكمة السليمة عبر محافظتها الاستثمارية.

تماشياً مع التزامها بتأسيس عمليات الحوكمة المؤسسية عبر جميع شركاتها، تعمل القلعة بجد لتعزيز التنوع والثقة والعدالة والانفتاح والشفافية كركائز أساسية في ثقافتها المؤسسية. القلعة هي جزء حاليًا من مبادرة النزاهة (INI)، والتي تربط بين الشركات الرائدة في مصر وأبرز الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد في جهد جماعي لمكافحة الفساد وخلق ثقافة المساءلة والشفافية.

الهدف 17: الشراكات من أجل الأهداف

تمثل الشراكات الاستراتيجية ركيزة أساسية في خطة القلعة التي تهدف إلى تعظيم التأثير الإيجابي على الاقتصادات والمجتمعات المحيطة بها، ولتحقيق الاستفادة لأكثر عدد من الأفراد من هذه المجتمعات. تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) حجر الزاوية في العديد من استثماراتها، حيث تساهم في بناء شراكات مربحة للطرفين مثل مشروع شركة ERC، الذي تبلغ قيمته 4.3 مليار دولار أمريكي ويهدف إلى استبدال الواردات وتحقيق كفاءة الطاقة.

تتعاون القلعة وشركاتها التابعة في شراكات مثمرة مع مؤسسات القطاع التجاري، ووكالات الائتمان التصديري، والمؤسسات المالية الدولية للتنمية، والمؤسسات التعليمية، والهيئات الحكومية مثل وزارات التعليم، والتعليم العالي، والتضامن الاجتماعي، والتخطيط والإصلاح الإداري، والشباب والرياضة، والتعاون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالاستدامة ووكالات التصنيف مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمبادرة العالمية للتقارير (GRI)، والشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (GIIN)، ومجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني لتحديد الأهداف والآليات اللازمة لتحقيقها وتقييمها بشكل أمثل لتعظيم تأثيرها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي الإيجابي على الاقتصاد المصري.

من خلال الالتزام بإطار الاستدامة المسؤول، تساهم القلعة في خلق القيمة لمساهميها والمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصادات والمجتمعات التي تعمل فيها.



عمر و/محمد القاضي

رئيس علاقات المستثمرين وإداره المخاطر
2026/4/29